

جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم القانون العام

محاضرات مقياس منهجية البحث العلمي

السنة الأولى ماستر

تخصص القانون الإداري والقانون الاقتصادي العام

السداسي الثاني أستاذ المادة: ح / ايت وارت

السنة الجامعية 2019-2020

المحور الأول

منهجية التعليق على النصوص القانونية

مقدمة

يعتبر التعليق على النصوص القانونية منهج يمكن الطالب من تعويد نفسه على مواجهة المسائل القانونية المطروحة عليه مهما كانت صعوبتها، حيث تكمن أهميته في انه يرمي إلى تدريب الطالب على استخدام فكره بشكل منطقي وعلمي لحل المسائل التي تعترضه أثناء دراسته الأكاديمية أو حياته العملية، وذلك بتحليل النص الذي بين يديه وإعادة تركيبه بما يضمن تقديم العلاج المناسب للمسألة القانونية المطروحة.

يتم التعليق على النصوص القانونية وفق منهجية علمية معينة، تمثل مجموع الخطوات التي يتعين على أي طالب إتباعها، حيث أن التحليل المعتمد يفرض تسلسلا منطقيا في الأفكار المكتوبة والربط بينها، هذا يؤدي إلي تحقيق تحليل متكامل من كافة النواحي الواقعية والمنطقية والقانونية.

## 1- أهمية التعليق على النصوص القانونية

إن النص بصفة عامة قد يكون فقرة أو أكثر، ويمكن أن يكون جملة أو أكثر تتضمن فكرة أو مجموعة من أفكار محددة، لذا فإن التعليق هو عمل مركب لأنه يقوم على مجموعة متناسقة من الأفكار تتعلق بمسألة قانونية معينة تُعرض على الطالب لمناقشتها والتمييز بين المسائل الأساسية والثانوية، وتبيان الأفكار الهامة والفرعية ومحاولة إقامة الروابط بينها، وهذا يؤدي إلى الحصول على معارف جديدة.

والمقصود أيضا بالنص القانوني موضوع التعليق هو كل نص يتضمن قاعدة أو قواعد قانونية معينة، مهما كانت مرتبته في سلم القواعد القانونية، وبالتالي لا يقتصر مفهوم النص القانوني على النص الوارد في قانون صدر عن المشرع، بل يتعداه إلى نص يتضمن قاعدة أو قواعد قانونية سواء كان النص مرسوما تنفيذيا أو تنظيميا أو قرار إداريا صادرا عن سلطة مختصة.

والهدف من التعليق على نص قانوني يظهر في جانبين:

**الجانب الأول:** هو تحديد إطار المناقشة بحيث يتقيد الطالب بالأفكار التي جاءت في النص دون التطرق إلى غيرها من الأفكار ولو كانت ذات علاقة، وهذا لتفادي الخروج على الموضوع.

**الجانب الثاني:** السماح للطالب بإبداء رأيه اتجاه أفكار النص بالتأييد أو المخالفة مع تبرير موقفه الشخصي ، مما يسمح له بإظهار استيعابه الجيد للمعلومات وقدرته على توظيفها.

## 1- مراحل التعليق على النصوص القانونية

يمكن تقسيم خطوات تحليل النص الي قسمين :

مرحلة تحضيرية ومرحلة تحريرية، وفيما يلي التفصيل في ذلك:

**أولاً: المرحلة التحضيرية:** تتضمن هذه المرحلة التحليل الشكلي والموضوعي للنص.

**1- التحليل الشكلي للنص:** تتضمن هذه المرحلة البحث في الشكل الخارجي أو الظاهري للنص من خلال معرفة مايلي:

**أ- تركيز النص:** ندرس فيه تحليل النص وتركيزه بالنظر إلى مصدره وهذا من خلال التطرق إلي ما يلي:

**أولاً: طبيعة النص:** أول ما يُظهره شكل النص للطالب هو طبيعته، حيث يتبين له بسهولة ما إذا كان النص مادة من مواد تقنين معين أو نص دستوري معين أو نص اتفاقية، أو مجموعة فقرات مأخوذة من مرجع لفقاه معين، فتتحقق رؤية أولية للنص حيث يذكر الطالب طبيعته بذكر ما إذا كان النص تشريعياً أو فقهيًا.

ويتوجب على الطالب في هذا الخصوص أن يشير إلى مصدر هذا النص ورتبته ضمن سلم القواعد القانونية، وهل هو نص متكامل ورد ضمن قانون أو مرسوم أو قرار واحد أو انه جزء فقط من مادة أو عدة مواد من المصادر السالفة الذكر.

**ثانيا: المصدر الشكلي ( موقع النص):** يقصد بالمصدر الشكلي للنص أي موقعه من المصدر أو المرجع الذي اخذ منه النص، فيبحث الطالب من أين اقتطف النص و يذكر المصدر الشكلي بطريقة منتظمة ومرتبطة تختلف باختلاف طبيعة النص، فإذا كان النص تشريعيا يذكر الطالب موقعه من التقنين الذي اخذ منه بطريقة مرتبة وذلك بترتيب العناوين التي جاء تحتها النص مثلا المادة 833 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي تنص " لا توقف الدعوى المرفوعة أمام المحاكم الإدارية تنفيذ القرار الإداري المتنازع فيه، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك....." ورد هذا النص ضمن الفرع الثاني تحت عنوان في وقف التنفيذ ضمن الفصل الثاني (في الدعوى) من الباب الأول المتضمن الإجراءات المتبعة أمام المحاكم القضائية الإدارية من القانون رقم 09/08 المؤرخ في 25-02-2008 المتعلق بقانون الإجراءات المدنية والإدارية، ج.ر.ج.ج عدد 21 صادر بتاريخ 23 افريل 2008.

أما إذا كان النص فقها فيذكر الطالب موقعه من المرجع الذي اخذ منه وذلك بتبيان عناصره بالترتيب حسب نوعه ( كتاب، مجلة، ملحق...) مثلا النص اخذ من كتاب للمؤلف.....، العنوان، الجزء، ط، دار النشر، بلد النشر، السنة، الصفحة.

**ثالثا:المصدر المادي للنص:** يقصد بالمصدر المادي أصل النص إن كان النص تشريعيا أو أصل المبادئ التي يعتمد عليها إن كان النص فقها، فيبحث الطالب بمن تأثر المشرع أو الكاتب.

كما انه لا يصدر عادة نص قانوني معين دون أن يكون هناك غاية يسعى المشرع إلى تحقيقها، وبالتالي عندما يسن المشرع قانونا معينا أو يبدي الفقيه رأيه في موضوع معين فعادة ما يكون لديه قناعة بأن القواعد التي يتضمنها هي حلول لمسائل معينة (مثل وضع نص جديد ، تعديل نص قديم، ...).

تجدر الإشارة إلى انه إذا تعلق الأمر بالنص التشريعي فمعلوم أن المشرع الجزائري متأثر بكل من المشرعين الفرنسي والمصري، أما إذا كان النص فقهيًا فإن شخصية الكاتب إن كان معروفًا ستبين المذهب الذي تأثر به، وبالتالي نظريته والمبدأ الذي يعتمد عليه لشرح المسألة القانونية محل التعليق، بالتالي فإن القراءة الأولية للنص ستسمح بمعرفة المذاهب والقواعد التي تأثر بها الكاتب.

**ب: بنية النص:** في هذه المرحلة يتم تحليل النص من عدة جوانب تكمن فيما يلي:

**اولا: البنية الطوبوغرافية ( البناء المطبعي):** ويقصد بذلك بيان ما إذا كان النص قد ورد في فقرة واحدة أو عدة فقرات، وكذا طول وقصر النص، المصطلحات القانونية المستعملة في النص دالة على التوكيد، الوجوب، الجواز، الاختيار، الإلزام، الأمر...الخ.

والغالب أن النص الذي يرد في فقرة واحدة يعبر عن فكرة واحدة، أما النص الذي يرد في فقرتين أو أكثر فإن المشرع يعتمد إلى وضع القاعدة في الفقرة الأولى والاستثناءات على القاعدة فيما يليها من فقرات ، وهذا ما يساعد الطالب في استخراج الفكرة العامة والأفكار الأساسية للنص فيما بعد.

**ثانيا: البنية المنطقية:** منطق النص من عدمه يظهر من خلال الأسلوب المستعمل فيه، ورغم انه ليس من السهل على المحلل التعرف على الأسلوب المستعمل إلا انه هناك معايير وصيغ تقربنا من معرفته، سواء كان أسلوب الاستقراء، الاستنباط، القياس، الاختلاف، التعريف، التأكيد، الاستفهام، الاستثناء، أو النفي....الخ

للاشارة فإن البنية المنطقية للنص تظهر بوضوح خصائص النصوص القانونية فهي أمرة وبالتالي تختلف عن النصوص الأخرى الفلسفية أو الأدبية.

ثالثاً: البنية اللغوية: ويتم ذلك بالبحث في معاني المفردات، وكيفية الربط بين الأفكار والأسلوب المستعمل ما إذا كان متيناً ومحكماً أو ركيكاً ومهملاً ، وهل لغة النص سليمة أو غير سليمة، مثلاً المادة جاءت في صيغة النهي " لا تقبل شهادة.....".

## 2- التحليل الموضوعي

يقتضي التحليل الموضوعي للنص دراسته من حيث المضمون وذلك من خلال التطرق إلى ما يلي:

أ- شرح المصطلحات: يكون ذلك من خلال توضيح المصطلحات والمفاهيم الأساسية وشرحها بإيجاز قصد تفادي الخلط بين المصطلحات المتشابهة مثل حجية الشيء المقضي فيه وقوة الشيء المقضي فيه، الغلط في الشخص المتعاقد ومحل العقد، وهناك حالات أين يكون المصطلح له نفس المفهوم القانوني لكن يختلف معناه حسب ما قصده المشرع مثل أهلية الأداء وأهلية الوجوب.

ب - استخراج الفكرة العامة: ويقصد بالفكرة العامة المعنى الإجمالي للنص أي انه ينصب على المسألة القانونية أو القاعدة القانونية التي يبنى عليها النص، ولا يمكن ذلك إلا بقراءة النص عدة مرات مع دراسة كل كلمة وردت فيه وتحليل كل فقرة من فقراته.

ج - استخراج الأفكار الأساسية: ويكون ذلك من خلال العودة إلى فقرات النص بحيث يمكن للطالب تقسيم النص إلى فقرات بحيث يجعل من كل فقرة فكرة واحدة، ويقوم بوضع عنوان لكل فقرة وهذا ما يساعده في وضع خطة ملائمة.

د- طرح الإشكالية: وهي السؤال القانوني الذي يطرحه النص بحسب الهدف الذي يرمي إلى تحقيقه، وتستخرج عادة من المعنى الإجمالي للنص، بتأكيد الفكرة التي جاء بها النص أو نفيها أو تقديرها أو البحث عن أفكار جديدة أغفلها النص، وتعتبر الإشكالية الأساس الذي من خلالها توضع خطة البحث.

## ثانيا: المرحلة التحريرية

في هذه المرحلة للطالب الخيار بين البحث في النص ذاته عن مبادئ ومؤشرات قوية تتكون منها عناصر الخطة، وهي عملية سهلة نسبيا كونها تركز على عنصرين مستمدين من النص يتم تقديرهما فيما بعد، أما الخيار الثاني فيتم فيه إدماج العناصر المختلفة للنص ضمن عناوين فرعية تتلاءم والأفكار الرئيسية المستخرجة .

**1- وضع الخطة:** بعد طرح الإشكالية واستخراج الأفكار الأساسية يتم وضع خطة من طرف الطالب تعبر عن التصور العام للموضوع، وذلك بترتيب الأفكار الأساسية ترتيبا منطقيا، وتحقيق توازن بين مختلف تقسيمات البحث، ويعد ذلك دليلا على قدرة الطالب على البحث والتحليل وعدم الخروج عن النص.

للإشارة فانه لا توجد خطة نموذجية، غير انه في الغالب ما يمكن الاعتماد على خطة ثنائية تتكون من مبحثين تعتمد إما على شكل النص أو على مضمونه.

ويشترط في الخطة أن تكون من التصميم الشخصي للطالب، ويجب أن تكون موافقة لموضوع النص ومطابقة له تماما، كما يجب أن تكون شاملة بحيث لم يتم إهمال إحدى الأفكار ، ويجب كذلك أن تكون غير محتوية على أفكار وعناوين متكررة، مع تحقيق التوازن والتسلسل فيها.

**2 المناقشة:** تتم المناقشة بتحرير ما جاء في عناوين الخطة بدء بالمقدمة مرورا بصلب الموضوع والانتهاا بالخاتمة.

**أ- المقدمة:** فيها يقوم الطالب بعرض المسالة القانونية المراد مناقشتها في جملة وجيزة ثم يشير إلى أهمية الموضوع ثم الإشكالية القانونية المطروحة.

ب- **صلب الموضوع:** يجب على الطالب أن يكون ملماً بالجانب النظري الكافي، أو المعلومات الضرورية لمناقشة موضوع النص، كما يجب عليه تجنب إعادة كتابة ما جاء في النص، وفي إطار التحليل يمكن للطالب الاعتماد على النصوص القانونية التي لها علاقة بالموضوع لتوضيح النص وتأكيد، وكذا الاستعانة بقانون دول أخرى والاعتماد على الاجتهادات القضائية والآراء الفقهية و إعطاء أمثلة من طرفه كمساهمة شخصية منه.

ج- **خاتمة:** يلخص الطالب في الخاتمة موضوع المسألة القانونية في فقرة وجيزة يليها عرض للنتائج المتوصل إليها من خلال التحليل ومرفقة برأي المشرع أو الكاتب مع تقديم البديل إن كان له ذلك.

## المحور الثاني

### منهجية تقديم الاستشارات القانونية في مجال المنازعات الإدارية

#### مقدمة

منهجية التعليق على الاستشارة القانونية هي دراسة نظرية وتطبيقية وهي وسيلة تكسب الطالب القدرة على استيعاب المعلومات القانونية بأسلوب سهل للبحث عن الحل القانوني الأنسب لكل نزاع، ويكون ذلك عن طريق تمرين في شكل قضية تتضمن واقعة معينة



تتضمن أحداثا في صورة نزاع، ويطلب من الطالب حل ذلك النزاع على ضوء النصوص القانونية والاجتهادات القضائية.

### أولاً: مفهوم الاستشارة القانونية:

يعتبر موضوع الاستشارة القانونية من بين أهم الدراسات في مجال العلوم القانونية، كما تعتبر من بين أهم الطرق البيداغوجية لتدريب الطالب خاصة على استعمال أفكاره ومعارفه استعمالاً منطقياً وعلمياً للإجابة على الإشكالات القانونية من الناحية الشكلية والموضوعية.

وتعرف الاستشارة لغة على أنها كلمة مشتقة من كلمة "مشورة"، أي طلب المشورة، فمنهجية التعليق على الاستشارة القانونية وسيلة تكسب الطالب القدرة على استيعاب المعلومات القانونية بأسلوب سهل، وذلك عن طريق البحث عن الحل القانوني الأنسب لكل المسائل القانونية التي تعرض عليه وفقاً للمعلومات التي اكتسبها أثناء دراسته، فهذه الطريقة تترسخ تلك المعلومات النظرية في ذهنه.

ويمكن أن تكون الاستشارة القانونية كتابية كما يمكن أن تكون شفوية كما يمكن أن تكون اختيارية، حيث يمكن للمعني بالنزاع الأخذ بهذه الاستشارة من عدمه وهي لا ترتب أي أثر شكلي على موضوع النزاع.

**ثانياً مراحل التعليق على الاستشارة القانونية:** للتعليق على قرار يجب التطرق إلى دراسة موضوع الاستشارة من الناحية النظرية والتطبيقية مما يستوجب دراستها من خلال مرحلتين أساسيتين:

### 1- المرحلة التحضيرية:

يستخرج الطالب في هذه المرحلة ثلاث مسائل أساسية وهي:

#### أ- الوقائع:

وهي كل الأحداث التي يسردها المستشار من أفعال وأقوال أو تصرفات قانونية وحتى الإجراءات التي اتبعتها أمام القضاء، والمستشير عادة ما يكون شخص غير متخصص في القانون، فهو بذلك سيسرد وقائع النزاع عموماً بطريقة عامية على الطالب أن ينقلها كاملة كما هي ثم يعيد صياغتها بأسلوب قانوني متسلسلة ومرتبطة، كما عليه استيعاب الوقائع التي لا علاقة لها بالنزاع، كما يجب عليه تفادي التكرار.

### ب الإجراءات:

وهي كل الإجراءات الإدارية والقضائية التي مر بها النزاع، بحيث ترتب ترتيباً متسلسلاً تسلسلاً زمنياً بتواريخ رفع التظلم إن وجد، ثم الدعاوي والطعون القضائية إن رفعت القضية أمام الجهات القضائية.

### ج- المشكل القانوني ( المسائل القانونية ):

في الاستشارة القانونية يستخرج الطالب المشكل القانوني من السؤال الذي يطرحه المستشار، وهذا السؤال قد يطرحه بأسلوب عام على الطالب أن يعيد صياغته بأسلوب قانوني ويكون ذلك من خلال طرح مجموعة من المسائل القانونية التي تستخرج من عناصر الاستشارة، ويجب استخراج الوقائع والإجراءات المرتبطة بكل مسألة قانونية إن وجدت ويجب حصرها كاملة وتقديم هذه المسائل بشكل تساؤلات أي أنها لا تطرح في شكل عام بل تجزأ إلى أسئلة فرعية حتى يمكن الإجابة عليها بالتفصيل.

ومن أمثلة المسائل القانونية التي يمكن طرحها نجد:

- ما هي طبيعة النزاع؟

- هل التظلم وجوبي؟

- ما هي الدعوى الملائمة؟

- ما هي الجهة المدعى عليها؟

- ما هي الجهة القضائية المختصة؟

- ما هو أساس الدعوى؟

## 2-المرحلة التحريرية.

إن الإجابة عن المسائل القانونية تعالج بواسطة فقرات تخصص لكل مسألة قانونية فقرة خاصة بها.

مثلا: الفقرة الأولى: فيما يخص طبيعة النزاع؟

- الوقائع: يجب فرز الوقائع ذات الصلة بالفقرة.

- السؤال القانوني: قد يقتصر على تساؤل واحد فقط ، ويمكن أن تكون أسئلة فرعية

- الحل القانوني: أي القاعدة القانونية أو البند القانوني المعتمد عليه في حل التساؤل، أي

النصوص القانونية وهذه الأخيرة تغني عن موقف القضاء والفقه، وبالمقابل وفي حال عدم وجود نص فيمكن الاستعانة بالاجتهادات القضائية أو الآراء الفقهية في هذا الشأن.

- حوصلة: وهي جمع للإجابات الفرعية الخاصة بالفقرات المعالجة سابقا.

ثم نواصل بهذه الطريقة بالنسبة لباقي المسائل القانونية المطروحة اي:

- الفقرة الثانية: هل التظلم وجوبي؟

- الوقائع: يجب فرز الوقائع ذات الصلة بالفقرة.

- السؤال القانوني: قد يقتصر على تساؤل واحد فقط، ويمكن أن تكون أسئلة فرعية.

- الحل القانوني: أي القاعدة القانونية أو البند القانوني المعتمد عليه في حل التساؤل، أي النصوص القانونية وهذه الأخيرة تغني عن موقف القضاء والفقه، وبالمقابل وفي حال عدم وجود نص فيمكن الاستعانة بالاجتهادات القضائية أو الآراء الفقهية في هذا الشأن.

- حوصلة: وهي جمع للإجابات الفرعية الخاصة بالفقرات المعالجة سابقا.

- الفقرة الثالثة:.....؟

- الفقرة الرابعة:.....؟

ثم في الأخير نضع حوصلة عامة وهي إجابة موجزة لكل المسائل القانوني المطروحة.

أمثلة عن استشارات قانونية:

### استشارة قانونية رقم 01

تقدم إليك السيد ( أ- م ) طالبا مشورتك للدفاع عن حقوقه عارضا عليك مايلي:

انه كان يشغل منصب عون إدارة بلدية بجاية، وعلى اثر مناقشات علانية وقعت بينه وبين رئيس المصلحة، قام الأمين العام للبلدية بتوقيفه عن العمل وذلك بموجب مقرر صادر بتاريخ 2020/02/10، وبتاريخ 2020/02/20 بُلِّغ بإعذار صادر عن رئيس المجلس الشعبي البلدي لبلدية بجاية يتضمن عزله من منصبه.

### استشارة قانونية رقم 02

تقدم إليك السيد ( بن احمد ) طالبا مشورتك للدفاع عن حقوقهم عارضا عليك مايلي:

انه في إطار مخطط منح امتياز الأراضي الفلاحية ، استفاد بموجب قرار صادر عن والي ولاية بجاية بتاريخ 2019/06/10 مضمونه استغلال مستثمرة فلاحية كائنة بإقليم بلدية

اقبو بالمكان المسمى تحراشت بمقابل المنطقة الصناعية، وأنه قام باقتطاع جزء من المستثمرة وشرع في بناء مجموعة من المحلات التجارية فيها دون ترخيص مسبق، وأنه بتاريخ 02/08/2019 بلغ بإعذار صادر عن محافظة الغابات لمقاطعة اقبو مفاده أن القطعة محل الامتياز تابعة لمصالح الغابات، وبتاريخ 10/08/2019 بلغ بقرار صادر عن والي ولاية بجاية يتضمن إسقاط حقوقهم في استغلال المستثمرة الفلاحية، مع مصادرة تلك المحلات ووضعها تحت تصرف بلدية أقبو.

## الحوار الثالث

### منهجية صياغة مذكرة إستخلاصية

#### مقدمة

المذكرة الاستخلاصية عبارة عن مجموعة من الوثائق تتضمن فكرة معينة أو موضوع معين، حيث تتكون غالبا من نص تشريعي ( مجموعة من النصوص القانونية)، ونص فقهي ( مجموعة من الآراء الفقهية)، ومجموعة من القرارات القضائية.

وبالتالي فإن صياغة مذكرة استخلاصية تعدّ من الأعمال التطبيقية المهمة والصعبة في نفس الوقت بالنسبة للطالب، لأن موضوعها لا يكون معروفا بالضرورة بالنسبة له من قبل، وإنما يطلب منه فهم الموضوع أولاً من خلال الوثائق المتوفرة، ثم محاولة ربط تلك المعلومات بطريقة منهجية، وإيجاد الحلول المناسبة وتحليل وجهات النظر والاتجاهات الفكرية الموجودة في الوثائق المقدمة.

### أولاً: شروط إعداد المذكرة الاستخلاصية

حتى يتمكن الطالب من إعداد مذكرة استخلاصية يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- أن يكون متحكم بكيفية جيدة في التوقيت المخصص للامتحان وان يوزعه على مراحل مختلفة.
- يجب استخدام الخط الواضح وترك المسافات بين كل فقرة يتناولها.
- يجب على الطالب تقادي التكرار في المعلومات.
- يجب على الطالب تقادي إبداء رأيه الخاص وكذا إدراج معلومات سابقة لديه.
- يجب تقادي نقد القرارات أو النصوص القانونية إطلاقاً.
- يجب على الطالب إعداد خطة مناسبة تخدم الموضوع.
- يجب على الطالب تحليل الوثائق المقدمة له ودراستها، ويجب تقادي وضع أفكار وآراء أو اجتهادات أو نصوص قانونية غير مذكورة في الوثائق.
- يجب على الطالب تقادي طرح الإشكالية في المقدمة، وإنما تقديم فكرة عامة حول الموضوع.

- يجب على الطالب تفادي وضع خاتمة في المذكرة الاستخلاصية.

## ثانيا: مراحل إعداد المذكرة الاستخلاصية

تتطلب صياغة المذكرة الاستخلاصية مجموعة من الخطوات نلخصها فيما يلي:

### 1- مرحلة تحليل الوثائق ودراستها:

تتطلب هذه المرحلة من الطالب أن يعالج المسألة بطريقة منهجية جيدة وذلك إتباع

مايلي:

- أخذ نظرة سريعة على الوثائق التي يتألف منها الملف والتي تكون عادة في الصفحة الأولى قائمة الوثائق المرفقة.

- الشروع في قراءة الوثائق المقدمة مع إتباع الترتيب الذي قُدم في الملف، غير انه في بعض الأحيان من الأفضل أن يقوم الطالب بترتيب الوثائق حسب طبيعتها (نصوص قانونية، آراء فقهية ، اجتهادات قضائية).

- خلال القراءة عل الطالب التركيز على فهم كل وثيقة ويحاول الاحتفاظ في ذهنه بالمعلومات التي يرى أنها أكثر ملائمة للمسألة المعروضة وأكثر أهمية لها ، ويمكن خلال هذه المرحلة تسطير الجمل أو الفقرات وبالتوازي مع ذلك تسجيل الأفكار العامة الهامة التي تحتويها الوثيقة في المسودة قصد إعداد المذكرة لاحقا، وينصح الطالب على كتابة ما استخلصه من كل وثيقة بكيفية تجنبه العودة إليها في كل مرة ربعا للوقت.

- ينصح الطالب عند وجود آراء متناقضة تسجيل الملاحظات حول وجود اختلاف في الآراء من اجل مناقشتها غيما بعد.

- عند نهاية قراءة الوثائق وتحليلها يتعين على الطالب أن يقوم بترتيبها إذ يمكن من خلال ذلك التعرف مثلا على تطور الاجتهاد القضائي مع مراعاة إمكانية تكامل الوثائق أو

تعارضها حسب محتواها وهو ما يؤدي إلى استخلاص الخطوط العريضة للملف والشروع بعد ذلك في إعداد الخطة المناسبة لتحرير المذكرة.

## 2- مرحلة تحرير المذكرة الاستخلاصية

- هذه المرحلة لا تختلف عن الاختبار الذي يتعلق بتحرير مقالة، وتعتبر أبسط منها وذلك.
- إن الخطة لا تعتمد أساسا على الأفكار الشخصية للمتشرح وإنما على تبسيط ما جاء في الوثائق المقدمة.
- تهدف الخطة عموما في المذكرة الاستخلاصية إلى ضمان تقديم كامل وواضح وموضوعي لمحتوى الملف المقدم.
- يكون الطالب مقيد أثناء تحرير المذكرة الاستخلاصية بعدد صفحات لا تتعدى أربعة (04 صفحات).
- من الضروري عند تحرير المذكرة أن يتمكن القارئ بسهولة من الرجوع للوثيقة التي اعتمد عليها وهو ما يسمح له أيضا من التحقق من استعمال الوثائق والمعلومات المطلوبة فيها.
- تتضمن الإجابة غالبا مقدمة قصيرة ومباشرة وعرضا مؤطرا ومبررا.
- على الطالب عند تحريره للمذكرة عدم الاعتماد على النقل الحرفي للجمل وفقراتها وإنما على الأفكار الرئيسية التي تحتويها.
- يمكن للطالب الإشارة في الوثيقة المرجعية أثناء التحليل ذكر رقم المادة القانونية ورقم القانون وتاريخ صدوره، وأيضا رقم تاريخ الحكم أو القرار القضائي، أو الإشارة إلى رأي فقيه معين من خلال ذكر عنوان المرجع المنسوب إليه أو المقال المنشور.



- كما تعتمد المذكرة الاستخلاصية أساساً على قدرة الطالب في الاستخلاص والاستدلال وتوظيف معلوماته دون الإدلاء برأيه الشخصي أو معلومات مضافة من عنده.

- أما بالنسبة للخاتمة فلا يتم وضعها في المذكرة الاستخلاصية.

### مثال تطبيقي:

الملف المقدم يتكون من نصوص قانونية، آراء فقهية واجتهادات قضائية، يتم تحرير مذكرة استخلاصية من خلالها على النحو التالي:

#### **1- المقدمة**

يتناول الملف الذي بين أيدينا موضوع..... من خلال مجموعة من النصوص القانونية هي المواد ..... من قانون الإجراءات المدنية والإدارية مثلاً أو من قانون..... بالإضافة إلى قرارات مجلس الدولة المرتبة من سنة..... إلى سنة..... بالترتيب، وفي جهة أخرى تناول الموضوع مجموعة من الآراء الفقهية للأستاذ..... والأستاذ..... (مع ذكر صفته ومركزه المذكور في الملف).

إن هذه القرارات والنصوص القانونية والفقهية تتناول إشكالية معينة هذا ما نحاول تناوله بالشرح والتحليل من أجل تبين هذا الإشكال وحله من خلال منهجية موضوعية كالتالي:

#### **2- العرض**

##### **أولاً: من حيث النصوص القانونية**

جاءت النصوص القانونية في عامتها (متوافقة- متعارضة) مع بعضها البعض، إذ تتناول المادة الأولى:..... والمادة الثانية ..... والثالثة..... ( ذكر كل ما تناولته المواد بصفة عامة وملخصة وليس نقل حرفي لها) حيث يظهر من خلال تحليلنا

واستقرأنا لهذه النصوص أنها رتبت قاعدة عامة متمثلة في ..... واستثناءا في المواد ..... ( في حال وجود قاعدة عامة واستثناءات )، أما إن ظهر التعارض فيجب تحديد التعارض في أي مادة ويذكر بالتفصيل).

### ثانيا: من حيث قرارات مجلس الدولة:

يظهر (استقرار - عدم استقرار ) بين ملفات المحكمة العليا في تناولها لموضوع ..... حيث تناولت القرارات ..... ( ذكر كل القرارات التي استقرت على الموضوع) غير أن القرار رقم..... الصادر بتاريخ..... رتب استثناء جسد عدم استقرار قضاء مجلس الدولة حيث قضى مجلس الدولة ب ..... وهو الأمر الذي يجسد بالفعل تناول المحكمة العليا للموضوع من وجهة نظر ..... ( شرح وجهة نظر تناول مجلس الدولة للموضوع المطروح في الملف).

### ثالثا: من حيث الآراء الفقهية:

جاءت المقالات الفقهية التي تناولت موضوع الملف وهي..... ( ذكر عددها) النص الأول للأستاذ ..... الذي تناول فيه موضوع ..... أما النص الثاني فكان للأستاذ..... الذي تناول فيه بشكل ( متقارب - متناقض - متباين - متسلسل - مكمل) للمقال السابق من حيث انه تناول..... أما النص الأخير فجاء ..... (متوافق - متناقض - متباين - متسلسل - مكمل) للمقالات السابقة من حيث..... ( يشرح الطالب وجهة نظر الأستاذ الكاتب). من خلال ذلك نستنتج أن الآراء الفقهية جاءت ( متوافقة - متكاملة - متسلسلة - متناقضة - متباينة) فيما بينها.

### 3-خلاصة:

إن تناول الملف لموضوع ..... جاء واضحا من خلال تعارض نستنتجه في..... ( ذكر النص الذي جاء متعارضا وقد يكون حكما أو قرار أو نص أو مقال )

ومن ذلك يتضح أن الإشكال القائم يتمثل في تناقض..... ( استخراج القرار أو النص أو المقال الذي يشكل تناقضا مع موضوع الملف) وذلك يجعل..... ( النصوص متناقضة ) أو ( القرارات غير مستقرة ) أو المقالات الفقهية (غير متوافقة).

.....